

الدراسات السابقة

(1) دراسة اللبايدي، 1982، (نظرية القياس في المحاسبة القومية)⁽¹⁾

هدفت الدراسة لوضع إطار منطقي لنظرية القياس في المحاسبة القومية، ومعرفة طبيعة ومجال القياس لاستنباط الفروض المنطقية للقياس المحاسبي، ودراسة القواعد والأساليب الفنية للقياس لاشتقاق المبادئ العلمية للقياس المحاسبي ودراسة الأفكار الفلسفية والمنطقية للقياس لاستخلاص معايير القياس المحاسبي، وتلخصت مشكلة الدراسة في أن المحاسبين قد تجاهلوا الأسس العلمية والمنطقية للقياس خاصة في مضمار المحاسبة القومية، كما أنهم لا يلتزمون بالأسس العلمية لهذا الاستخدام، ولا يتبعون المعايير السلمية لما يجب أن يكون عليه القياس المحاسبي القومي، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة يجب أن تستخدم المنهج الفرضي الاستدلالي والذي يجمع بين المنهج الاستنباطي والاستدلالي، من خلال تطبيق منهج القياس، ويجب أن تعرف الأشياء في المحاسبة القومية بخصائصها الجوهرية، علي اعتبار أن القياس لا يختص بالأشياء، وإنما بقياس الخاصية المستمدة من المنفعة الاقتصادية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بالقياس في المحاسبة القومية بينما في هذه الدراسة سنهتم بالقياس المحاسبي في محاسبة الموارد البشرية .

(2) دراسة الحموي، 1982، (التحليل المحاسبي للإنفاق القومي على الموارد البشرية، وأسلوب عرض نتائجه في الحسابات القومية)⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة لتحديد مفهوم الإنفاق الاستثماري القومي للحصول علي الموارد البشرية، وبيان كيفية إظهار الأرقام المعبرة عن الموارد البشرية في إطار الحسابات القومية، وتحديد أسلوب مناسب لتجميع النفقات الخاصة بالموارد البشرية على المستوى القومي في ضوء الأساليب المقترحة في الفكر المحاسبي والاقتصادي، وتلخصت مشكلة هذه الدراسة في تحديد وتحليل الإنفاق القومي للحصول علي الموارد البشرية وتنميتها، وكيفية عرض هذا الإنفاق في إطار الحسابات القومية، وتوصلت الدراسة إلى أن الموارد البشرية تعتبر من الأصول القومية وبهذا سيكون لها أثر على مفاهيم المحاسبة القومية، وأن نفقات التعليم والتدريب تعتبر من النفقات الاستثمارية أما الإنفاق على الصحة فيعتبر إنفاقاً استهلاكياً، كما ينبغي تعديل البيانات المحاسبية في الحسابات القومية بالشكل الذي يسمح بالتعبير عن الموارد البشرية وإهلاكها وذلك لما له أهمية في عمليات التخطيط القومي. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود نظام للمحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية على المستوى القومي، وذلك لإظهار الموارد البشرية كأحد الأصول القومية، والتفرقة بين الموارد البشرية في دور التكوين، والموارد البشرية تامة التكوين، وحساب معدل إهلاك للموارد البشرية وتحمله علي الناتج القومي، وذلك حتى يمكن تصحيح مقياس الناتج القومي، كما أوصت بضرورة تطبيق نظام للمحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية على المستوى القومي وذلك بواسطة جهة رسمية في الدولة، وأن يتم تطبيق هذا النظام بطريقة تدريجية تبدأ بحساب تكلفة الموارد البشرية ثم تجميع النفقات المستثمرة في الموارد البشرية، نلاحظ أن هذه الدراسة تطرقت للموارد البشرية في إطار المحاسبة القومية وأسلوب عرضها في الحسابات القومية.

(3) دراسة متولي، 1986، (المحاسبة عن الموارد البشرية في إطار النظرية العامة للمحاسبة - دراسة نظرية تطبيقية).⁽¹⁾

(1) عبد الرزاق اللبايدي، نظرية القياس في المحاسبة القومية، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1982م)

(2) محمد هشام محمد سيد الحموي، التحليل المحاسبي للإنفاق القومي على الموارد البشرية وأسلوب عرض نتائجه في الحسابات القومية، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1982).

(1) مصطفى كامل متولي، المحاسبة عن الموارد البشرية في إطار النظرية العامة للمحاسبة، (القازيق: جامعة القازيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1986)

تعتبر هذه الدراسة دراسة علمية لتأصيل المحاسبة عن الموارد البشرية ، إضافة إلى انها دراسة تحليلية انتقادية للطرق المختلفة لتقييم الموارد البشرية ، وتلخصت مشكلة هذه الدراسة في أن التكاليف المرتبطة بالعنصر البشري في المشروعات أصبحت تمثل نسبة كبيرة لها أثرها الملحوظ علي الربحية ، كما أن الحاجة إلي نظام للمعلومات يتعامل مع الموارد البشرية أصبح أحدي النواقص الهامة التي تحتاجها الأنظمة المحاسبية في الوقت الحاضر. وتوصلت الدراسة إلي أن العنصر البشري له أهمية كطاقة أساسية وهامة ، كما أن محاسبة الموارد البشرية تعتبر مفهوم محاسبي حديث ، وبالتالي فليس هناك اتفاق في الفكر المحاسبي علي نوع أو نظام أو إطار للمحاسبة عن الموارد البشرية ، كما أن هناك قصور في نماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات فإنه لابد من إخضاع تلك الموارد للقياس المحاسبي ، والتقرير عنها باعتبارها أصلا من الأصول ، كما أوصت بضرورة إدراج الأصول البشرية في القوائم المالية التقليدية بالإضافة إلي أنه لابد من إنشاء نظام للمحاسبة عن الموارد البشرية في المشروعات المختلفة، يرى الباحث أن هذه الدراسة لها علاقة مباشرة ويستطيع الاستفادة منها في دراسته لأنها تناولت المحاسبة عن الموارد البشرية في إطار النظرية العامة للمحاسبة.

(4) دراسة طه، 1998-97، (اثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية)⁽²⁾

تطرق هذه الدراسة إلى مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه وطرق ومتطلبات الإفصاح، وإظهار وتوضيح أهم مصادر المعلومات ونوعية المعلومات اللازمة للمستثمر في الأوراق المالية، وعرضت الدراسة مشكلة محدودة البيانات والمعلومات في القوائم والتقارير المالية السنوية بالإضافة إلي أن هذه المعلومات لا تتوافر فيها مقومات الملاءمة الكافية التي تفي باحتياجات المستثمرين في البورصة، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي في اختبار صحة الفرضيات فضلا عن المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي بالإضافة إلي أنها توصلت إلى نتيجة بأن معظم الباحثين اتفقوا علي تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع ، إضافة إلى أن هناك حاجة ملحة وماسة إلى البحوث الميدانية لتحديد المعلومات المحاسبية الملائمة التي تلبي حاجة المستخدمين المختلفة، كما أن من أهم النتائج أن متطلبات الإفصاح تشمل أمور محاسبية وغير محاسبية، وأوصت الدراسة بمنع استخدام المعلومات المحاسبية الداخلية بطريقة غير مشروعة لتحقيق إرباح ومكاسب غير عادية، الأمر الذي يؤدي إلي عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، عرضت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي الذي يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار بينما في دراستنا سنعرض الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية.

(5) دراسة بخيت، 1999 ، (تقييم الموارد البشرية وأثره في التخلص من مؤسسات القطاع العام في السودان)⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلي إيجاد إطار متكامل للمحاسبة عن الموارد البشرية وقياسها، من خلال استعراض طرق وأساليب قياس الموارد وتلخصت مشكلة الدراسة في أن هناك تباين في وجهات النظر حول كيفية تسجيل الموارد البشرية، وطرق إظهارها بالقوائم المالية، كما تعددت طرق وأساليب قياس تكلفة هذه الموارد وذلك لارتباطها بالبشر، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والأساليب الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن الموارد

(2) عبد الله احمد طه ، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1997-1998م)

(1) أبو القاسم يوسف بخيت ، تقييم الموارد البشرية وأثره في التخلص من مؤسسات القطاع العام في السودان ، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999).

البشرية تعد فرعاً من فروع المحاسبة وكوسيلة من وسائل قيمة وتكلفة العنصر البشري وتوصيل البيانات والمعلومات للجهات المستفيدة، كما أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه قياس قيمة الموارد البشرية، كما جرت العديد من المحاولات للتطبيق العملي لمفاهيم المحاسبة البشرية، وأوصت الدراسة بضرورة تقييم الموارد البشرية، وإظهارها بالقوائم المالية بالإضافة إلى أهمية تولي المراكز البحثية العلمية في السودان زمام المبادرة في إيجاد وسيلة فعالة لقياس قيمة الموارد البشرية، وأوصت الدراسة أيضاً بأهمية تبني الدولة لقياس الموارد البشرية من خلال إقامة مركز متخصص يتولى البحث في طرق التقييم المختلفة التي تتناول قياس قيمة وتكلفة الموارد البشرية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تعرضت لتقييم الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام، بينما في دراستنا سنتناول التقييم والإفصاح المحاسبي للموارد البشرية بصورة عامة.

(6) دراسة الخالدي، 2002، (أسس القياس والتنظيم المحاسبي ودورها في تقويم الاستثمار في المصارف الإسلامية)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد أسس القياس المحاسبي المناسبة لتقويم الاستثمارات في المصارف الإسلامية، بتطبيق أسس القياس المحاسبي حسب الشريعة الإسلامية، مع إبراز أسس التنظيم المحاسبي السليم ومقوماته الرئيسية الداعمة للاستثمار في المصارف الإسلامية، وانحصرت مشكلة الدراسة عبر أسئلة منها: هل تعتبر أسس ومعايير القياس المحاسبي المستخدمة في المصارف التقليدية ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية؟ وما هي مقومات النظام المحاسبي السليم القادر على استيعاب الصيغ الإسلامية للاستثمار واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي والمنهج الوصفي، والمنهج المقارن والمنهج الإحصائي التحليلي، وتوصلت إلى ضرورة تطبيق معايير القياس المحاسبي الخاصة بتقييم الاستثمارات وتوزيعها بين المصرف والمودعين في غالبية المصارف الإسلامية طبقاً لعقد المضاربة، ويتم إثبات إيرادات الخدمات المصرفية في معظم المصارف الإسلامية باستخدام الأساس النقدي، بالإضافة إلى أن هناك ضعف في النظم المحاسبية للمصارف الإسلامية، كما يتم تصميم النظم المحاسبية داخلياً في معظم هذه المصارف وذلك اعتماداً على النظم المطبقة في مصارف تقليدية. وأوصت الدراسة بتطوير النظام المحاسبي المطبق في كافة المصارف الإسلامية من خلال تعاون الجهات الداخلية والجهات الخارجية، وأن تقوم المصارف الإسلامية باستخدام الطرق الحديثة في تقييم الاستثمارات، وأن يتم دراسة وضع دليل محاسبي يصلح لكافة المصارف الإسلامية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت القياس والتنظيم المحاسبي في المصارف الإسلامية، أما دراستنا سنتناول القياس للمحاسبة عن الموارد البشرية.

(7) دراسة عبد الغني، 2002، (القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية، نموذج مقترح للتطبيق في السودان)⁽¹⁾

تطرقت الدراسة إلى وضع أسس علمية وموضوعية تمكن من القياس المحاسبي السليم لتكاليف الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي في السودان، وذلك عن طريق استخدام محاسبة التكاليف، وتطرقت الدراسة لمشكلة المصارف في السودان التي لا تهتم بالقياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها للعملاء، بالرغم من أنها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تتطلب تحديد التكلفة الفعلية لهذه الخدمات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي في اختبار صحة الفرضيات، وتوصلت الدراسة

(2) ناهض نمر محمد الخالدي، أسس القياس والتنظيم المحاسبي ودورها في تقويم الاستثمار في المصارف الإسلامية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002)

(1) صلاح الدين عمر عبد الغني، القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002)

إلى ان مفاهيم قياس التكلفة قد تعددت مع تعدد حاجات مستخدمي بيانات التكلفة في القياس، وهذه المفاهيم توضح مدى أهمية التكلفة كأساس للقياس من ناحية، وكأساس لتقييم الأصول من ناحية أخرى، ويعتبر تحديد وقياس تكلفة المنتجات والأنشطة الهدف الأساسي الذي تسعى محاسبة التكاليف الى تحقيقه مع إمكانية إتباع نفس الأسس المتبعة في تخصيص وتوزيع التكلفة في محاسبة التكاليف الصناعية. وأوصت الدراسة بالاهتمام بقياس تكاليف الخدمات التي تقدمها المصارف، والعمل على تطبيق مفاهيم وأسس نظم محاسبة التكاليف، وان يكون النظام أساساً لتطبيق الأنظمة والأساليب المحاسبية المرتبطة به كالتكاليف المعيارية، ومحاسبة المسؤولية، ركزت هذه الدراسة على القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية، بينما تركزت دراستي علي قياس الموارد البشرية .

(8) دراسة حسين ، 2002 ، (الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية)⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف الإفصاح مع بيان متطلباته وأهميته لمستخدمي القوائم المالية، ومحاولة تسليط الضوء عليه وبيان أهميته في إعداد التقارير المالية بصورة سليمة، ودراسة مدى التطبيق العملي لمبدأ الإفصاح العام، ومدى أهميته. ظهرت مشكلة هذه الدراسة في أن التعقيد الذي أصاب بيئة المحاسبة، وعمليات الاندماج المتعددة جعلت الحاجة ملحة لمزيد من البيانات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار صحة الفرضيات، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، توضيح أهمية الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في ضبط التقارير المالية وإخراجها بصورة تجعلها مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وان القوائم المالية هي أهم وسائل التقرير المالي، كما أن تطبيق الإفصاح في التقارير المالية يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية صائبة، كما أن شخصية المراجع القانوني تلعب دوراً مهماً في تحقيق مستوى إفصاح كافي، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل بتطبيق المعايير المحاسبية من قبل معدي القوائم المالية، لارتباط ذلك بالقرارات المالية، واستمرار جهود الجهات المهنية والكتاب واهتمامهم بمعيار الإفصاح، ويرى الباحث أن هذه الدراسة بينت الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية، بينما دراستي الحالية ستبين الإفصاح في المحاسبة عن الموارد البشرية.

(9) دراسة عبيد ، 2003م ، (الاتجاهات المعاصرة في الدراسات والبحوث المحاسبية ودورها في تطوير الفكر المحاسبي)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة مراحل تطور الفكر المحاسبي وأثرها علي البيئة المحاسبية ، بالإضافة إلي التعرف علي الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي وتوضيح أهم المفاهيم التي نتج عنها ظهور ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة البيئية والمحاسبة عن الموارد البشرية ، وتلخصت مشكلة هذه الدراسة إلي انه بالرغم من التطور في الفكر المحاسبي نتيجة للتطورات التي حدثت في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهور ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية والمحاسبة عن البيئة ، إلا أن هناك تجاهل تام في الوقت الحالي في قياس هذه الأحداث غير المالية وإظهارها في القوائم المالية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في اختبار صحة الفرضيات ، وتوصلت إلي مجموعة من النتائج منها أن المحاسبة الاجتماعية والبيئية والمحاسبة عن الموارد البشرية تعتبر مفهوم حديث نسبياً ، وأوصت هذه الدراسة بضرورة وضع معايير تلزم المنشآت بمعالجة

(2) عثمان عبده حسين، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية ، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002).

(1) عبيد حسن ، (الاتجاهات المعاصرة في الدراسات والبحوث المحاسبية ودورها في تطوير الفكر المحاسبي) ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي غير منشور ، 2003).

وتطبيق المحاسبة الاجتماعية والبيئية والمحاسبة عن الموارد البشرية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة لها علاقة وطيدة بالدراسة الحالية من حيث أنها تناولت موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية من ضمن الاتجاهات المعاصرة في الفكر المحاسبي.

(10) دراسة السيد، 2004، (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لعام 2001)⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة الأردنية لتعليمات الإفصاح الصادر عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، وذلك لتحديد مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لهذا المعيار، وتحديد مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وإظهار القوائم المالية المنشورة لتتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. تلخصت مشكلة الدراسة في أسئلة منها، هل تختلف درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ووفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية بين الشركات الصناعية الكبيرة والشركات الصغيرة؟ وهل توجد علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة التزام الشركات الصناعية المساهمة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؟ واستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والاستقرائي والاستنباطي لاختبار صحة الفرضيات. وتوصلت إلى أن هناك التزام عادلاً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لمجموعة كبيرة من بنود الإفصاح بينما كان الالتزام متوسطاً لمجموعة أقل من البنود، كما لم تظهر الدراسة وجود أي أثر للمتغيرات المستقلة والممثلة في حجم الشركة، وسنة التأسيس، والعائد على الاستثمار، وحقوق المساهمين ومجموع الالتزامات، وأوصت الدراسة بالتشديد على التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات هيئة الأوراق المالية، وخلق ثقافة لدى الجمهور والأطراف المعنية فيما يخص الإفصاح، وتشجيع الشركات بالإفصاح الاختياري والإجباري، وتوسيع مبدأ العدالة في الإفصاح، والإفصاح في محاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة أوضحت الإفصاح المحاسبي كما ورد بالمعيار المحاسبي الدولي، بينما دراستنا ستوضح الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية .

(2) صالح محمد السيد ، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لعام 2001، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004).